

تحليل دور البرامج التنموية في تعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال مرحلة ما بعد أزمة النفط (2014 - 2024)

Analysis of the Role of Development Programs in Enhancing the Status of Small and Medium Enterprises in Algeria during the Post-Oil Crisis Period (2014-2024)

¹ ط.د. بنوناس صفاء، ² أ.د. بن عطا الله عائشة

¹ Benatallah Aicha، ² Benounas Safa

¹ مخبر التنمية الاقتصادية، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، s.benounas@lagh-univ.dz

² مخبر التنمية الاقتصادية، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، a.benatallah@lagh-univ.dz

تاريخ النشر: 2025-11-10

تاريخ القبول: 04/11/2025

تاريخ الاستلام: 2025-01-05

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل فعالية البرامج التنموية في إعادة تموقع المؤسسات الاقتصادية وتعزيز دورها ضمن مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2014-2024)، عبر دراسة التطورات التي شهدتها المسار التنموي في ظل كل البرامج المتعاقبة خلال الفترة (2014-2024)، وتبرز أهمية الدراسة في كونها تسعى إلى تقييم مدى قدرة هذه البرامج على إعادة توجيه الاقتصاد الوطني نحو قاعدة إنتاجية متنوعة، وجعل المؤسسات الاقتصادية ركيزة أساسية للتحويل الاقتصادي. أظهرت نتائج البحث أن البرامج التنموية في الجزائر ساهمت في تشجيع الاستثمار ودعم نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلاد، سعياً لتحقيق تحول هيكلي حقيقي يمكن الاقتصاد الوطني من مواجهة تقلبات أسعار النفط. وقد شكلت خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي (2020-2024) خطوة لإعادة الاعتبار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك رئيسي للنمو. وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل أدوات الدعم المؤسسي والابتكار والتمويل الموجه للمؤسسات الاقتصادية، تعزيز التنسيق بين البرامج القطاعية والإصلاحات التشريعية لضمان ترسيخ دورها كقاطرة أساسية للنمو والتنوع الاقتصادي. الكلمات المفتاحية: تنمية اقتصادية - مؤسسات صغيرة ومتوسطة - برامج تنموية.

تصنيف JEL: B22؛ E60؛ F40؛ H5.

Abstract:

This study analyzes the effectiveness of Algeria's development programs in repositioning economic institutions and strengthening their role in the national development process during 2014-2024. It focuses on the different programs during (2020-2024). The research assesses how these programs have redirected the economy toward a diversified productive base and reinforced the contribution of small and medium-sized enterprises (SMEs) to structural transformation. Findings show that these initiatives have stimulated investment and supported SMEs, enhancing the economy's resilience to oil price fluctuations. The Recovery Plan (2020-2024), in particular, marked a key step in restoring SMEs as a driver of growth and diversification. The study concludes by stressing the need to strengthen institutional support, innovation, and financing mechanisms, and to improve coordination between sectoral programs and legislative reforms to sustain diversified economic growth.

Key- words: Economic development, small and medium-sized enterprise (SME), Development programs.

JEL Classification Codes: B22; E60; F40; H5.

1. مقدمة:

أدى التراجع الحاد في أسعار النفط سنة 2014 إلى بروز اختلالات هيكلية في الاقتصاد الجزائري، ما دفع الدولة إلى إعادة النظر في سياساتها التنموية القائمة على الربيع الطاقوي، والسعي نحو تبني نموذج اقتصادي جديد أكثر تنوعاً واستدامة. وقد شكلت هذه المرحلة منعرجاً حاسماً في التفكير الاقتصادي، حيث أعادت السلطات العمومية صياغة أولوياتها بالتركيز على تنمية القطاعات الإنتاجية غير النفطية، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها حجر الزاوية في تحقيق التحول الهيكلي المنشود.

وفي هذا السياق، تم إطلاق مجموعة من البرامج التنموية، أبرزها النموذج الاقتصادي الجديد للنمو (2016-2030) وخطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي (2020-2024)، التي أكدت على ضرورة تمكين المؤسسات الاقتصادية، خاصة الصغيرة والمتوسطة، من أداء دورها في خلق القيمة المضافة، وتوسيع النسيج الإنتاجي الوطني، وتقليص التبعية لمداخل المحروقات. ومع ذلك، ما تزال فعالية هذه البرامج محل جدال، خاصة في ظل استمرار التحديات البنوية التي تحد من تنافسية المؤسسات وتضعف مساهمتها في التنمية المستدامة.

1.1. إشكالية الدراسة:

كيف أسهمت البرامج التنموية التي اعتمدها الجزائر خلال الفترة (2014-2024) في تعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيعها على أداء دور فعال في تحقيق النمو الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية؟

ولتوضيح هذا الإشكال، تم تقسيمه إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما هي ملامح الإصلاحات والبرامج التنموية المنفذة قبل أزمة النفط 2014؟
- ✓ كيف كشف برنامج التنمية الخماسي (2015-2019) هشاشة الاقتصاد الوطني أمام تقلبات أسعار النفط وضعف التنويع الاستثماري؟
- ✓ هل أعادت خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي (2020-2024) الاعتبار للمؤسسات الاقتصادية الوطنية من خلال سلسلة الإصلاحات المؤسسية والتشريعية وجهود الدعم المؤسسي والمالي؟

2.1. الفرضيات:

الفرضية العامة:

يفترض أن تطور نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2014-2024) يعكس بدرجات متفاوتة فعالية البرامج التنموية في دعم الاستثمار، لكنه يبرز في الوقت نفسه حدود السياسات المتبعة في تحقيق تنويع اقتصادي مستدام.

الفرضيات الفرعية:

- ✓ يفترض أن البرامج التنموية التي نفذت في الجزائر قبل أزمة النفط سنة 2014 ساهمت في تحسين البنية التحتية ودعم الاستثمار العمومي، لكنها لم تحدث تحولاً هيكلياً فعلياً يضمن تنويع القاعدة الإنتاجية.

✓ يفترض أن برنامج التنمية الخماسي (2015-2019) كشف محدودية النموذج الاقتصادي الريعي، وأظهر هشاشة الاقتصاد الوطني وضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة، نتيجة غياب التنسيق بين السياسات القطاعية والاستثمارية.

✓ يفترض أن خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي (2020-2024) مثلت نقطة تحول في السياسة التنموية المعتمدة في الجزائر من خلال إصلاحات تشريعية ومؤسسية هدفت إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز دورها في تحقيق النمو المستدام وتشجيع الجهود الرامية لتحقيق تنوع الاقتصادي.

3.1. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

✓ تحليل مسار البرامج التنموية والإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدها الجزائر قبل وبعد أزمة النفط لسنة 2014، وتحديد انعكاساتها على النسيج المؤسسي الوطني.

✓ تقييم فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التحول الاقتصادي المنشود خلال المرحلة (2014-2024)، باعتبارها أداة أساسية لتنوع الاقتصاد.

✓ تقييم السياسات التنموية المنفذة، ومدى قدرتها على خلق بيئة أعمال محفزة ومستدامة. للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ اقتراح توجهات وتوصيات عملية لتعزيز مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو المستدام وتنوع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

4.1. منهج الدراسة:

اعتمدنا المنهج التحليلي لتقييم أثر البرامج التنموية والإصلاحات الاقتصادية على مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2014-2024)، مع توظيف المنهج التاريخي لمتابعة تطور السياسات الاقتصادية قبل وبعد أزمة النفط.

2. ملامح البرامج التنموية والإصلاحات الاقتصادية قبل أزمة النفط (2001-2014):

مع بداية الألفية الجديدة، دخلت الجزائر مرحلة حاسمة في مسارها الاقتصادي، تميزت بوفرة مالية غير مسبوقة نتيجة ارتفاع أسعار النفط، ما أتاح للحكومة إطلاق سلسلة من البرامج التنموية والإصلاحات الاقتصادية الكبرى الهادفة إلى إعادة بناء الاقتصاد الوطني بعد عقد من الأزمات. وقد شكلت هذه المرحلة (2001-2014) الأساس الأول لمحاولات تنوع الاقتصاد وتوسيع نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توجيه الإنفاق العمومي نحو البنية التحتية، ودعم الاستثمار، وتحسين بيئة الأعمال. فقد جاءت برامج مثل دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ودعم النمو (2005-2009) وبرنامج التوظيف (2009-2014) كخطط متتالية استهدفت تحريك النشاط الإنتاجي وتقليص الفوارق الاجتماعية.

1.2. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

لقد جاء برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي كأداة مركزية للسياسة التوسعية، لكنه مثل في جوهره محطة فارقة في مسار الاستثمار بالجزائر. فقد أتاح هذا البرنامج تعبئة موارد مالية معتبرة وُجّهت أساسًا إلى قطاعات الإنتاج، خاصة الفلاحة التي عُدّت ركيزة للأمن الغذائي، وإلى البنى التحتية الحيوية مثل الري وشبكات النقل، بما يعكس توجهًا نحو إزالة الاختلالات التي كَبَلت النشاط الاستثماري لسنوات. غير أن واقعه كشف عن مفارقة واضحة؛ إذ بالرغم من ديناميكية الإنفاق العمومي، ظل الاستثمار الخاص ضعيفًا نسبيًا بسبب العراقيل الإدارية والبيروقراطية وهيمنة قطاع المحروقات على هيكل الاقتصاد. ومع ذلك، أسهم البرنامج في خلق بيئة ملائمة لانطلاق مشاريع جديدة وفي دعم تنمية الموارد البشرية وتحسين مستوى المعيشة، وهو ما اعتُبر خطوة مرافقة للإصلاحات الهيكلية والتزامات الجزائر بالاندماج في الاقتصاد العالمي. ومن ثمّ، شكّل هذا البرنامج قاعدة تأسيسية لمسار التنويع الاقتصادي، غير أنه لم ينجح بشكل كامل في تقليص التبعية للمحروقات التي بقيت المورد الأساسي لتمويل الاستثمارات العمومية. (فتيحة، 2022-2023، الصفحات 62-63)

أ. أهداف برنامج:

لقد استند برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى ما يقارب 15 974 مشروعًا، جسد من خلالها توجه الدولة نحو معالجة اختلالات الاقتصاد وتعزيز ديناميكية الاستثمار. عبر جملة من الأهداف الجزئية المتمثلة في: (رضا، 2023-2024، صفحة 81)

✓ تعزيز الأنشطة الإنتاجية والفلاحية، التركيز على تطوير الزراعة كدعامة للأمن الغذائي ومجال لخلق قيمة مضافة خارج المحروقات.

✓ معالجة الاختلالات الهيكلية، الاستثمار في مجالات الري والنقل لتوفير قاعدة تحتية ملائمة وجاذبة للاستثمار المحلي.

✓ تنمية الموارد البشرية، رفع كفاءة العمالة عبر تحسين التكوين والقدرات المهنية، بما يعزز إنتاجية القطاعات.

✓ تحسين المستوى المعيشي، توفير خدمات أساسية وفرص عمل جديدة تدعم الاستقرار الاجتماعي وتزيد من الطلب الداخلي.

✓ مرافقة الإصلاحات الهيكلية، مواكبة التزامات الجزائر بالانفتاح على الاقتصاد العالمي عبر إصلاحات مؤسسية واقتصادية.

✓ تعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع، إرساء نتائج ملموسة على أرض الواقع تعكس جدية السياسات التنموية.

✓ التمهيد للتنويع الاقتصادي: وضع أسس أولية لتقليص التبعية للمحروقات عبر توسيع قاعدة الاستثمار المنتج.

ب. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001-2004:

وفي إطار تعزيز واقع الاستثمار في الجزائر، عملت الدولة على دعم المشاريع ذات الطابع المنتج والمولد

لفرص العمل، خاصة عبر تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كركيزة أساسية للنسيج الاقتصادي. ويتجلى

ذلك في تطور تعدادها على امتداد فترة تنفيذ المخطط، بما يعكس توجهها نحو ترقية الاستثمار المنتج وتنويع

مصادر النمو.

الجدول 03: تطور نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001-2004

| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---------------------------|--------|--------|--------|--------|
| تعداد المؤسسات الخاصة | 179893 | 189552 | 207949 | 225449 |
| تعداد المؤسسات العمومية | 788 | 788 | 788 | 778 |
| مؤسسات الصناعات التقليدية | 64677 | 71523 | 79850 | 86732 |
| المجموع | 245358 | 261863 | 288587 | 312959 |

3. المصدر: (فوزية، 2014، صفحة 375)

يكشف تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 245 358 مؤسسة سنة 2001 إلى 312959 مؤسسة سنة 2004، بنسبة نمو بلغت 21.6%، عن ملامح واقع الاستثمار في الجزائر خلال هذه المرحلة. فقد ساهمت البرامج العمومية للإنعاش الاقتصادي في تحريك النشاط الاستثماري وتوسيع قاعدة المؤسسات، مما أضفى ديناميكية كمية على النسيج الإنتاجي الوطني. غير أن بيئة الاستثمار في تلك الفترة عرفت مجموعة من القيود البنوية التي حدت من تحويل هذا النمو الكمي إلى تحول نوعي.

فمن جهة، ظلت البيروقراطية الإدارية وتعقيد الإجراءات عائقاً أمام فعالية الاستثمارات الجديدة، حيث مثلت طول آجال معالجة الملفات وضعف التنسيق المؤسسي تحدياً دائماً للمستثمرين. ومن جهة أخرى، واجهت المؤسسات صعوبات تمويلية بسبب محدودية القروض البنكية وغياب آليات مبتكرة لدعم المشاريع الناشئة. كما أن الانفتاح على الاستثمار الأجنبي بقي محتشماً، نتيجة تذبذب الإطار التشريعي وعدم وضوح الرؤية الاستراتيجية، وهو ما جعل مساهمته في تطوير قطاعات إنتاجية خارج المحروقات ضعيفة.

ج. رؤية تقييمية:

كشف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي عن ملامح واقع الاستثمار في الجزائر خلال تلك المرحلة، حيث ارتكزت الديناميكية الاستثمارية على الإنفاق العمومي المكثف الموجه أساساً إلى مشاريع البنية التحتية وإعادة تأهيل القطاعات المتضررة بعد الأزمة الأمنية. وقد سمح ذلك بزيادة حجم الاستثمارات العمومية وتحريك بعض القطاعات المنتجة، إلا أن مساهمة الاستثمار الخاص بقيت محدودة نتيجة بيئة أعمال معقدة، وضعف الجهاز المصرفي في تمويل المشاريع، إضافة إلى هشاشة الإطار المؤسسي. (وسيلة، 2022-2023، الصفحات 88-89)

ورغم تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن طبيعة الاستثمارات ظلت يغلب عليها الطابع الكمي والاستهلاكي أكثر من الطابع الإنتاجي والتنافسي، مما قلص من أثرها على تنويع الاقتصاد. كما أن غياب رؤية واضحة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة جعل مساهمة هذه الأخيرة في القطاعات الاستراتيجية ضعيفة. (فتيحة، 2022-2023، الصفحات 133-137)

وعليه، يمكن القول إن واقع الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 2001-2004 اتسم بمرحلة انتقالية، قوامها الإنفاق العمومي لتحريك عجلة الاقتصاد وإعادة بناء الهياكل الأساسية، دون أن يحقق بعد تحولاً نوعياً في هيكل الاستثمار أو في توسيع قاعدة الإنتاج الوطني بشكل مستدام.

2.2. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

جاء البرنامج امتداداً لسياسات التوسعية التي انتهجتها الجزائر منذ مطلع الألفية، مستفيداً من وفرة العوائد النفطية وتراكم احتياطي الصرف الذي وفر هامشاً مالياً مريحاً للدولة. غير أن أهميته لا تتجلى فقط في حجم مخصصاته المالية غير المسبوق، بل في محاولته إعادة توجيه الموارد الريعية نحو خلق قاعدة إنتاجية أكثر تنوعاً. فقد سعى البرنامج إلى توسيع الاستثمارات في قطاعات جديدة، وتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين البنى التحتية الداعمة للنشاط الاقتصادي، في إطار مسعى استراتيجي لتقليص هشاشة الاقتصاد الوطني أمام تقلبات السوق النفطية. وبذلك، عكس البرنامج مرحلة مفصلية في واقع الاستثمار، حيث انتقل من الاعتماد الكلي على الإنفاق العمومي الموجه للقطاعات التقليدية إلى محاولات أولية لترسيخ مقومات التنوع الاقتصادي. (العالية و مريزق عاشور، 2020، صفحة 210)

أ. أهداف البرنامج: لقد ارتكزت أهداف البرنامج على محورين متكاملين: (فاطمة الزهراء، 2023، صفحة 455)

✓ **المحور الأول:** ركز على تعزيز البنية التحتية وتطوير القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة والخدمات، في مقاربة كينزية اعتمدت على الإنفاق العمومي الاستثماري كوسيلة لتحريك عجلة النمو وامتصاص البطالة من خلال التركيز على دعم الجانب الاستثماري.

✓ **المحور الثاني:** شمل هذا المحور مختلف المساعي ذات الطابع التنظيمي والمالي، هدف إلى ضبط التوازنات الماكرو-اقتصادية عبر التحكم في النفقات الجارية، واستقرار كتلة الأجور، وتحسين إدارة الدين العام، بما يعكس منطق الدولة التنموية التي تزوج بين التوسع الاستثماري والانضباط المالي لتحقيق نمو مستدام.

وبذلك لم يكن البرنامج مجرد استجابة ظرفية لوفرة مالية نتيجة ارتفاع أسعار النفط، بل حمل في جوهه رؤية استراتيجية لتوجيه الموارد الريعية نحو بناء قاعدة إنتاجية أكثر تنوعاً. إذ استُخدمت العوائد البترولية كأداة لتقوية الهياكل المادية للإنتاج الوطني وتوسيع هيكل الاقتصاد ليشمل قطاعات جديدة قادرة على خلق القيمة المضافة. وعليه، يمكن اعتبار البرنامج حلقة انتقالية في واقع الاستثمار، حيث شكّل بداية مسعى تدريجي للتحول من اقتصاد ريعي أحادي المصدر إلى اقتصاد أكثر توازناً وتنوعاً.

ب. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2005-2009:

يمكن القول إن الفترة 2005-2009 شكلت مرحلة انتقالية مهمة في واقع الاستثمار في الجزائر، حيث تحولت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ركيزة أساسية في السياسات العمومية، ليس فقط كخيار اقتصادي لتنويع مصادر النمو، بل أيضاً كخيار اجتماعي لمعالجة آثار التحولات الاقتصادية الكبرى.

الجدول 05: تطور نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2005-2009 الوحدة: مليار دينار

| السنوات | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---------|------|------|------|------|------|
|---------|------|------|------|------|------|

| | | | | | |
|--------|--------|--------|--------|--------|---------------------------|
| 455398 | 392013 | 293946 | 269806 | 245842 | تعداد المؤسسات الخاصة |
| 591 | 626 | 666 | 739 | 874 | تعداد المؤسسات العمومية |
| 169080 | 126887 | 116347 | 106222 | 96072 | مؤسسات الصناعات التقليدية |
| 625069 | 519526 | 410959 | 376767 | 342788 | المجموع |

المصدر: (فوزية، 2014، صفحة 375)

في سياق واقع الاستثمار في الجزائر، تكشف الأرقام عن ديناميكية واضحة في المشهد الاقتصادي. فقد ارتفع عدد هذه المؤسسات من 342788 مؤسسة سنة 2005 إلى 625069 مؤسسة سنة 2009، أي بمعدل نمو تجاوز 82% في ظرف أربع سنوات فقط. ويُعد هذا المؤشر دليلاً على التحول في الرؤية التنموية للدولة، حيث اعتمدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي لدعم الاستثمار وتنويع القاعدة الاقتصادية. هذا التوسع لم يكن عفويا، بل نتج عن جملة سياسات عمومية، مثل: (فتيحة، 2022-2023، الصفحات 137-139)

✓ إنشاء صناديق الدعم الموجهة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

✓ توفير مشاتل المؤسسات كإطار احتضاني للمشاريع الناشئة، يتيح لها المرافقة والتأطير.

✓ تيسير القروض وتخفيف شروط التمويل لصالح الشباب وأصحاب المبادرات الجديدة.

مثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة عملية لتجسيد أهداف الاستثمار، خاصة من زاويتين:

أ. **البعد الاجتماعي:** حيث ساهم في التخفيف من حدة البطالة، خصوصا بعد موجات تسريح واسعة رافقت

إعادة هيكلة المؤسسات العمومية. وهنا ينظر إلى هذه المؤسسات كألية لإعادة إدماج اليد العاملة المؤهلة

في النسيج الاقتصادي. (فريدة، 2022، صفحة 118)

ب. **البعد الاقتصادي:** عبر خلق نسيج إنتاجي متنوع يساهم في رفع القيمة المضافة، ويقلل تدريجيا من

الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات. (فريدة، 2022، صفحة 119)

غير أن هذا التوسع، رغم أهميته، ظل يطرح إشكاليات تتعلق بضعف التأهيل التكنولوجي والإداري، وصعوبة

الاندماج في الأسواق التنافسية، مما جعل مساهمة هذه المؤسسات في الناتج الداخلي الخام أو في الصادرات محدودة نسبيا.

2.3. رؤية تقييمية:

شكل البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) محطة أساسية في المسار التنموي للجزائر، إذ استعاد

من ظرف مالي استثنائي بفعل الطفرة النفطية، ما أتاح تعبئة موارد مالية غير مسبوقه فاقت بكثير ما رُصد في

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004). وقد عكس هذا الحجم الكبير من الإنفاق الطبيعة الطموحة

للمرحلة ورغبة الدولة في تسريع وتيرة التنمية. (وسيلة، 2022-2023، صفحة 91)

تحليليا، يجسد البرنامج مقارنة توسعية ذات بعد كينزي، اعتمدت على تحفيز الطلب الكلي عبر الإنفاق العمومي، مع نزعة لبناء نموذج "الدولة التنموية" من خلال الاستثمار المكثف في البنى التحتية وتطوير رأس المال البشري. غير أن محدودية الحوكمة وضعف الإصلاحات المؤسسية جعلت هذه الاستثمارات عاجزة عن التحول إلى قاعدة إنتاجية متوازنة، الأمر الذي أسفر عن مكاسب اجتماعية ملموسة دون تحقيق اختراق فعلي في مسار التنوع الاقتصادي. (خميسي، 2022، الصفحات 110-112)

وعليه، تبرز تجربة الجزائر في هذا البرنامج حدود المقاربة الريعية في تحقيق التنمية، حيث أثبتت أن توجيه العوائد النفطية نحو المشاريع الكبرى لا يكفي بمفرده لإحداث تحول هيكلي في الاقتصاد. فالنجاح في بلوغ نمو اقتصادي مستدام يتطلب موازنة بين التوسع الاستثماري والإصلاح المؤسسي العميق، مع تهيئة بيئة استثمارية محفزة لرأس المال الخاص، وتحديد أولويات قطاعية واضحة تبنى على أساس سلاسل قيمة إنتاجية قادرة على توليد النمو طويل المدى.

3.2. برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):

شكل البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) محطة أساسية في المسار التنموي للجزائر، إذ استفاد من ظرف مالي استثنائي بفعل الطفرة النفطية، ما أتاح تعبئة موارد مالية غير مسبوقه فاقت بكثير ما رصد في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004). وقد عكس هذا الحجم الكبير من الإنفاق الطبيعة الطموحة للمرحلة ورغبة الدولة في تسريع وتيرة التنمية. (العالية و مريزق عاشور، 2020، صفحة 211)

ومن زاوية تحليلية، يجسد البرنامج مقارنة توسعية ذات بعد كينزي، اعتمدت على تحفيز الطلب الكلي عبر الإنفاق العمومي، مع نزعة لبناء نموذج "الدولة التنموية" من خلال الاستثمار المكثف في البنى التحتية وتطوير رأس المال البشري. غير أن محدودية الحوكمة وضعف الإصلاحات المؤسسية جعلت هذه الاستثمارات عاجزة عن التحول إلى قاعدة إنتاجية متوازنة، الأمر الذي أسفر عن مكاسب اجتماعية ملموسة دون تحقيق اختراق فعلي في مسار النمو الاقتصادي.

وعليه، تبرز تجربة هذا البرنامج حدود المقاربة الريعية في تحقيق التنمية، حيث أثبتت أن توجيه العوائد النفطية نحو المشاريع الكبرى لا يكفي بمفرده لإحداث تحول هيكلي في الاقتصاد. فالنجاح في بلوغ نمو اقتصادي مستدام يتطلب موازنة بين التوسع الاستثماري والإصلاح المؤسسي العميق، مع تهيئة بيئة استثمارية محفزة لرأس المال الخاص، وتحديد أولويات قطاعية واضحة تبنى على أساس سلاسل قيمة إنتاجية قادرة على توليد النمو طويل المدى. (فتيحة، 2022-2023، صفحة 82)

أ. أهداف البرنامج: أقر البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف تتمحور حول:

- ✓ تحسين مستوى المعيشة، من خلال فك العزلة عن المناطق الريفية وتوسيع نطاق الخدمات الأساسية، بما يساهم في الحد من الفوارق التنموية بين الأقاليم.
- ✓ خلق فرص العمل، استحداث ما يقارب ثلاثة ملايين منصب شغل، مع تعزيز آليات الإدماج المهني والحد من البطالة بشكل مستدام.

- ✓ الاستثمار في التنمية البشرية، عبر التركيز على قطاعات التعليم، التكوين المهني، الصحة والسكن، باعتبارها ركائز أساسية للتنمية طويلة المدى.
 - ✓ توسيع النسيج العمراني، من خلال تطوير مختلف صيغ السكن، استجابة للطلب الاجتماعي، وإحداث ديناميكية في قطاع البناء والأشغال العمومية.
 - ✓ تنويع مصادر الدخل، عبر تهيئة الإمكانيات السياحية ودعم الصناعات التقليدية كجزء من استراتيجية الانفتاح خارج قطاع المحروقات.
 - ✓ إنعاش القطاع الصناعي، بتحسين البيئة الإدارية والمالية والقانونية للمؤسسات، وتشجيع الصادرات خارج مجال المحروقات، بما يعكس توجهها استراتيجيا نحو تنويع الاقتصاد.
 - ✓ دعم البحث العلمي واقتصاد المعرفة، من خلال إدماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المنظومة التربوية والمرافق العمومية، بما يعزز بناء اقتصاد قائم على الابتكار والتنافسية.
- ب. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2010-2014:**

لم تتوقف جهود الحكومة الجزائرية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر سلسلة التحفيزات والتسهيلات، نظرا لثقتها في الدور الذي ستلعبه هذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية، وهو ما يبينه الجدول أدناه عبر تتبع تعداد المؤسسات في الجزائر خلال فترة سيرورة برنامج توطيد النمو الاقتصادي.

الجدول 07: تطور نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2010-2014

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|-------------------------|--------|--------|--------|--------|--------|
| تعداد المؤسسات الخاصة | 619949 | 659162 | 711670 | 777630 | 851839 |
| تعداد المؤسسات العمومية | 123 | 147 | 162 | 186 | 214 |
| المجموع | 619072 | 659309 | 711832 | 777816 | 852053 |

المصدر: (حمزة و بلخير، 2014، صفحة 109)

خلال الفترة 2010-2014، برز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد المحركات الأساسية للاستثمار في الجزائر، إذ ارتفع عدد هذه المؤسسات من 619072 مؤسسة سنة 2010 إلى 852053 مؤسسة سنة 2014، وهو ما يعكس توأما في الديناميكية التصاعدية التي عرفها القطاع منذ منتصف العقد الأول من الألفية. هذا النمو يندرج ضمن الاستراتيجية الوطنية الرامية إلى تنويع الاقتصاد وتقليص التبعية لعائدات المحروقات، من خلال تحفيز النشاط المقاولاتي وتوسيع النسيج الاقتصادي.

غير أن المعطى اللافت يتمثل في أن وتيرة توسع المؤسسات الخاصة جاءت أكثر قوة مقارنة بالمؤسسات العمومية، رغم أن البرنامج التكميلي لدعم النمو ركز في فلسفته على تعزيز الاستثمارات العمومية. هذا التناقض يعكس واقعين متوازيين:

✓ من جهة، مرونة القطاع الخاص وقدرته على اقتناص الفرص الاستثمارية وتوسيع حضوره في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

✓ ومن جهة أخرى، محدودية فعالية المؤسسات العمومية، التي لا تزال تواجه صعوبات هيكلية وتنظيمية ومالية تحدّ من قدرتها على النمو أو استعادة كفاءتها التنافسية.

وعليه، يمكن القول إنّ الفترة 2010-2014 أبرزت تحولا تدريجيا في موازين القوة داخل الساحة الاستثمارية الجزائرية، حيث بدأ القطاع الخاص يفرض نفسه كفاعل رئيسي، في حين يظل القطاع العمومي محتاجاً إلى إصلاحات عميقة لضمان فعاليته واستدامة مساهمته في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

ج. رؤية تقييمية:

خلال الفترة 2009-2014، كشف واقع الاستثمار في الجزائر عن فجوة واضحة بين الأهداف المعلنة ومسار التنفيذ، فبرغم الإعلان عن توجه نحو التنوع عبر دعم الصناعة التحويلية، تحديث الفلاحة، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز البحث العلمي، ظل النمو مرهوناً بقطاعات البناء والأشغال العمومية والخدمات ذات القيمة المضافة المحدودة، فيما بقيت مساهمة القطاعات الإنتاجية والاقتصاد المعرفي هامشية، (رضاء، 2023-2024، صفحة 81) وهو ما يعكس استمرار الطابع الريعي للاقتصاد وضعف الإصلاحات المؤسسية. (خميسي، 2022، الصفحات 115-116) ومن ثم فإن الرؤية المستقبلية تستوجب الانتقال من منطق الإنفاق الريعي إلى منطق إصلاح مؤسسي عميق يركز على تحسين مناخ الاستثمار، إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، دعم تنافسية القطاع الخاص، وتوسيع الاستثمار في الابتكار والاقتصاد المعرفي، بما يتيح بناء قاعدة إنتاجية متنوعة ومستدامة تقلص التبعية للمحروقات وتؤسس لنمو متوازن طويل الأمد.

3. برنامج التنمية الخماسي (2015-2019) وتحول الرؤية اتجاه دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

الاقتصاد الوطني

خلال الفترة 2015-2019، عكس واقع الاستثمار في الجزائر استمرار تأثير صدمة انهيار أسعار النفط سنة 2014، إذ تراجعت الإيرادات العمومية بشكل ملموس، ما قلص من قدرة الدولة على تمويل البرامج التنموية الضخمة بالوتيرة السابقة. ورغم محاولة السلطات الحفاظ على وتيرة الإنفاق العمومي كآلية لدعم النمو، إلا أن الاستثمارات الموجهة نحو البنية التحتية والخدمات تراجعت تدريجيا، في حين أعلن عن توجه أوضح نحو تشجيع القطاعات الإنتاجية غير النفطية كالفلاحة، الصناعة التحويلية، السياحة، والاقتصاد المعرفي. غير أن هذه التوجهات ظلت محدودة الأثر بسبب استمرار البيروقراطية، هشاشة مناخ الأعمال، وضعف جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث لم تتجاوز المشاريع المنجزة نطاق المبادرات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع المحلي. وبذلك، يمكن القول إن هذه المرحلة مثلت فترة انتقالية حرجية، اتسمت بمحاولة الحفاظ على التوازن الاجتماعي والاقتصادي في ظل شح الموارد، مع بروز وعي رسمي متزايد بضرورة تنويع الاقتصاد، لكن دون ترجمة عملية كافية لإحداث نقلة نوعية في هيكل الاستثمار الوطني. (وسيلة، 2022-2023، الصفحات 115-116)

أ. أهداف البرنامج: تمثلت في: (وسيلة، 2022-2023، صفحة 116)

- ✓ السعي إلى تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام من خلال استقطاب استثمارات إنتاجية ذات قيمة مضافة.
 - ✓ تدعيم القطاع الفلاحي والريفي باعتباره رافعة أساسية لضمان الأمن الغذائي وتنويع البنية الاقتصادية.
 - ✓ تطوير الصناعات التحويلية بما يسمح بتوسيع قاعدة الصادرات خارج قطاع المحروقات وتعزيز القدرة التنافسية الوطنية.
 - ✓ ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كفاعل محوري في ديناميكية التنويع الاقتصادي وخلق مناصب الشغل.
 - ✓ تشجيع الاستثمارات القائمة على التكنولوجيا والمعرفة بغية دعم الابتكار وتعزيز مقومات الاقتصاد المعرفي.
 - ✓ تحسين الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار عبر تحديث القوانين وتبسيط الإجراءات الإدارية بما يضمن بيئة أعمال أكثر جاذبية.
 - ✓ تنويع مصادر الطاقة وتعزيز الأمن الطاقوي عبر التوجه نحو بدائل مستدامة واستثمارات جديدة في القطاع.
 - ✓ دعم التكامل الإقليمي والتنمية المحلية قصد تحقيق توازن مجالي في توزيع الاستثمارات وضمان شمولية النمو.
- خلال الفترة 2019-2015، برز الاستثمار كرافعة أساسية لتحقيق التنويع الاقتصادي، حيث ركز البرنامج على دعم القطاعات الإنتاجية التقليدية مثل الفلاحة والصناعة التحويلية لتعزيز القدرة الإنتاجية وتقليل الاعتماد على المحروقات. كما تم تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات الحديثة المرتبطة بالتكنولوجيا والمعرفة في الجزائر لتكون محركا للنمو المحلي وخلق فرص العمل، مع التركيز على تطوير الموارد البشرية بما يرفع كفاءتها ويعزز الابتكار. ورافق هذه الجهود تحسين الإطار التشريعي والإداري للاستثمار وتبسيط الإجراءات لضمان بيئة أعمال أكثر جاذبية وكفاءة. وبذلك، عكس البرنامج سعي الدولة إلى جعل الاستثمار أداة فعلية لتعزيز الناتج المحلي الإجمالي وتنويع مصادر الدخل، مع العمل على توزيع الاستثمار بشكل متوازن عبر مختلف مناطق البلاد لتحقيق تنمية إقليمية مستدامة.

ب. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2015 - 2016:

على الرغم من أن برنامج التنمية الخماسي 2015-2019 اقتصر عمليا على سنتي 2015 و2016 نتيجة إغلاق الحساب الخاص به في 31 ديسمبر 2016، إلا أن هذه الفترة القصيرة وفرت صورة واقعية لمواطن ضعف الاقتصاد الجزائري، لا سيما فيما يتعلق بجهود تحقيق تنويع النسيج الاقتصادي. (العالية و مريزق عاشور، 2020، صفحة 112) فقد كشفت مخصصات البرنامج عن تركيز الاستثمار على بعض القطاعات الإنتاجية التقليدية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، مع استمرار محدودية الاستثمار في القطاعات الحديثة القائمة على التكنولوجيا والمعرفة، وهو ما يعكس هشاشة البنية الإنتاجية واعتماد الاقتصاد على مصادر محدودة للدخل، إلى جانب الحاجة الملحة لتحسين الإطار المؤسسي والتشريعي لدعم فعالية الاستثمار وتحقيق نتائج مستدامة.

يظهر الجدول التالي تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الجزائر خلال فترة البرنامج.

الجدول 09: تطور نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2015 - 2016

| 2016 | 2015 | السنوات |
|---------|--------|---------------|
| 1141602 | 520875 | مؤسسات معنوية |
| 261 | 168238 | مؤسسات طبيعية |
| 390 | 532 | مؤسسات عامة |
| 239242 | 206166 | نشاطات حرفية |
| 1022621 | 896811 | المجموع |

المصدر: (فريدة، 2022، صفحة 129)

خلال سنتي 2015 و2016 كشفت المعطيات المسجلة حول نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن تحول ملحوظ في بنية الاستثمار بالجزائر، إذ ارتفع عدد المؤسسات المعنوية من 520875 إلى 1141602 مؤسسة، مقابل تراجع شبه كلي لعدد المؤسسات الطبيعية من 168238 إلى 261 فقط، وانخفاض المؤسسات العمومية من 532 إلى 390. كما سجلت النشاطات الحرفية نمواً من 206166 إلى 239242 مؤسسة. ورغم بعض التباين بين مجموع الفئات والمجموع الكلي المعلن، إلا أن الاتجاه العام يعكس بوضوح انتقالاً نحو إضفاء الطابع القانوني والمؤسسي على النشاط الاقتصادي، وتراجع دور القطاع العمومي في مقابل صعود القطاع الخاص المنظم باعتباره الفاعل الرئيسي في الاستثمار. غير أن هذا التحول الكمي لم يواكبه بالضرورة تطور نوعي في القيمة المضافة أو القدرة التصديرية، مما يجعل النموذج الاستثماري في هذه المرحلة أقرب إلى التوسع العددي للمؤسسات منه إلى إقلاع هيكل قادر على تحقيق التنوع الاقتصادي الفعلي.

ج. رؤية تقييمية:

رغم الجهود التي بذلتها الحكومة الجزائرية لمتابعة تنفيذ برنامج 2015-2016، إلا أنه واجه قيوداً هيكلية عميقة نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط منذ منتصف 2014، وهو ما انعكس مباشرة على الإيرادات البترولية والجبائية، مسجلاً عجزاً في الميزانية والحساب الجاري. هذا الوضع دفع الدولة إلى اعتماد سياسة تقشفية صارمة، تجسدت في تجميد الاستثمارات غير الضرورية وإغلاق حسابات تخصيص العمليات العمومية، مع الإبقاء على مبالغ محدودة للعمليات الحيوية. (العالية و مريزق عاشور، 2020، صفحة 212)

وقد أبرزت هذه التجربة هشاشة النموذج الاقتصادي الجزائري أمام الصدمات الخارجية بسبب استمرار تبعيته للمحروقات، ما عرقل مسار التنوع الاقتصادي. إذ حدت الأزمة المالية من قدرة الدولة على تمويل المشاريع ذات القيمة المضافة العالية في قطاعات الفلاحة، الصناعة، والتكنولوجيات الحديثة، رغم كونها الركائز الأساسية لتحقيق تنوع مستدام. (فتيحة، 2022-2023، صفحة 100)

كما جاء التزام الجزائر بأهداف خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 ليؤكد الحاجة إلى اقتصاد أكثر مرونة، قادر على التكيف مع تقلبات الأسواق وضمان استدامة النمو. غير أن إجراءات التقشف وما رافقها من تراجع في الاستثمار المنتج كشفت عن محدودية فعالية السياسات المتبعة في تقليص الاعتماد على النفط وتحقيق تنوع فعلي. (حياة، 2023، صفحة 247)

يمكن القول إن الفترة 2015-2016 شكلت مرحلة اختبار حاسمة لمسار النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث أعادت الأزمة تأكيد أن التنوع لم يعد خيارا ظرفيا بل ضرورة استراتيجية، تستدعي إعادة ترتيب الأولويات الاستثمارية نحو القطاعات المنتجة ذات القيمة المضافة العالية، مع ابتكار آليات تمويل مرنة تضمن استمرارية المشاريع التنموية حتى في ظل تقلبات عائدات المحروقات.

4. التحول في الرؤية التنموية الجزائرية بعد 2016 عبر تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو اقتصاد منتج ومستدام

شهدت الجزائر منذ أزمة النفط سنة 2014 تحولا في رؤيتها التنموية، إذ برز النموذج الاقتصادي الجديد للنمو (2016-2030) كإطار لإرساء اقتصاد متنوع يرتكز على الابتكار والاستثمار الخاص بدل الربح الطاقوي. ثم جاءت خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماع (2020-2024) لتعزيز هذا التوجه من خلال دعم المقاولاتية، وتسهيل التمويل، وتقوية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كركيزة للتنوع الاقتصادي. ويمثل هذا التحول مسعى استراتيجيا نحو بناء اقتصاد منتج ومستدام قائم على المبادرة والابتكار.

1.4. النموذج الاقتصادي الجديد للنمو 2016:

مع استمرار تراجع أسعار النفط في 2015 وما ترتب عنه من تقلص حاد في الموارد المالية، اضطرت الحكومة الجزائرية إلى انتهاز سياسة نقدية صارمة تجسدت في غلق حساب برنامج التوظيف بنهاية 2016، وفتح حساب جديد للاستثمارات العمومية بمبلغ محدود (300 مليار دج) يغطي 2017-2019، مع تجميد المشاريع غير المنطلقة والاكتفاء بالعمليات ذات الأولوية. (العالية و مريزق عاشور، 2020، صفحة 212) وقد انعكس هذا الوضع سلبا على قدرة الدولة في تحقيق أهداف الاستثمار خاصة في مجال التشغيل والنمو، كما أعاق مسار التنوع الاقتصادي لكون القطاعات المنتجة ذات القيمة المضافة العالية، مثل الصناعة والفلاحة والتكنولوجيا، كانت الأكثر تضررا. (وسيلة، 2022-2023، صفحة 129)

ورغم هذه التحديات، وضعت الدولة الجزائرية رؤية مستقبلية للتنمية المستدامة تقوم على ثلاث مراحل متدرجة كما يلي: (وسيلة، 2022-2023، صفحة 130)

- ✓ مرحلة الإقلاع (2017-2019)، حيث ركزت على دعم البنية الاقتصادية الأساسية، تحسين الإيرادات الجبائية وتنشيط الهياكل الإنتاجية، في محاولة لتجاوز آثار العجز المالي.
- ✓ المرحلة الانتقالية (2020-2025)، التي تستهدف تثمين القدرات الإنتاجية عبر المكننة والتكنولوجيا المتقدمة، مع إعطاء أهمية أكبر لتأهيل رأس المال البشري والمؤسساتي.
- ✓ مرحلة الاستقرار (2026-2030)، التي تراهن على استكمال التوازنات الاقتصادية، تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز القدرة التصديرية، بما يضع الاقتصاد على مسار تنافسي مستدام بمعدل نمو مستهدف قدره 6.5%.

وبهذا، يمكن القول إن واقع الاستثمار في 2015-2016 كشف هشاشة النموذج القائم على الريع البترولي، لكنه في المقابل ساهم في إعادة صياغة الرؤية الاستراتيجية للدولة نحو تنوع أكثر عمقاً يقوم على مراحل واضحة تمتد حتى 2030، ما يجعل الأزمة بمثابة منطلق لإعادة التفكير في أسس التنمية الاقتصادية المستدامة.

أ. **أهداف البرنامج:** يستند هذا النموذج إلى رؤية استراتيجية تهدف إلى: (هدى، 2020، صفحة 56)

- ✓ التركيز على الاستثمار الصناعي التحويلي، توجيه الموارد نحو صناعات ذات قيمة مضافة (الإلكترونيات، الصيدلة، السيارات، الأغذية، مواد البناء) لتقليل الاعتماد على المحروقات.
- ✓ إعادة توزيع الاستثمار جغرافياً، إنشاء 50 منطقة صناعية جديدة لدعم العدالة الإقليمية وربط الاستثمار بالتنمية المحلية وخلق فرص عمل متوازنة.
- ✓ تحديث الاستثمار الفلاحي، عصنة آليات الإنتاج الزراعي لتعزيز الأمن الغذائي ورفع الإنتاجية بما يساهم في تنمية المناطق الريفية.
- ✓ تبني استثمارات في الانتقال الطاقوي، تشجيع الطاقات المتجددة والبديلة لضمان أمن الطاقة على المدى البعيد وخلق صناعات جديدة صديقة للبيئة.
- ✓ تنوع الصادرات عبر الاستثمار المنتج، دعم المؤسسات المصدرة وتوسيع قاعدة الصادرات غير النفطية لزيادة التنافسية في الأسواق العالمية.
- ✓ توجيه الاستثمار كأداة استراتيجية، تجاوز منطق الإنفاق الظرفي نحو بناء قاعدة إنتاجية متعددة القطاعات قادرة على تحقيق نمو مستدام.

يتضح مما سبق أن الاستثمار خلال هذه المرحلة اكتسب بعداً استراتيجياً يتجاوز كونه أداة تمويلية إلى كونه آلية بنيوية لإعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي الوطني، عبر توجيهه نحو قطاعات منتجة وواعدة تساهم في تنوع مصادر النمو وتعزيز التنافسية، بما يرسخ مسار الانتقال نحو اقتصاد مستدام يقلص من الارتهان للمحروقات ويستجيب لمتطلبات التنمية الشاملة.

ب. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2017-2019:

يظهر الجدول أدناه تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال مرحلة الإقلاع الاقتصادي.

الجدول 10: تطور نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2017-2019

| السنوات | 2017 | 2018 | 2019 |
|-------------------------|---------|---------|---------|
| تعداد المؤسسات الخاصة | 1074236 | 1141602 | 1193096 |
| تعداد المؤسسات العمومية | 267 | 261 | 243 |
| المجموع | 1074503 | 141863 | 1193339 |

المصدر: أحمد بن علي، (أحمد، 2024)

إن واقع الاستثمار خلال مرحلة الإقلاع (2017-2019) اتسم بترسخ الدور المحوري للقطاع الخاص في قيادة النشاط الاقتصادي، حيث عرف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ارتفاعاً ملحوظاً من

1074236 مؤسسة سنة 2017 إلى 1193096 مؤسسة سنة 2019، وهو ما يعكس فعالية السياسات العمومية الرامية إلى دعم إنشاء المؤسسات الخاصة وتشجيعها على الاستمرارية. كما يبرز التراجع المستمر لمؤسسات القطاع العام، التي انخفض عددها من 267 إلى 243 خلال نفس الفترة، مؤشرا على ضعف قدرتها التنافسية وتداعيات الخوصصة والإفلاس، حتى أصبحت لا تمثل سوى 0.02 % من إجمالي النسيج المؤسستي. هذا التحول يؤكد أن الاستثمار في الجزائر بات يعتمد بشكل شبه كامل على القطاع الخاص كمحرك للتنوع، في حين ظل القطاع العمومي في موقع ثانوي يفتقر إلى الديناميكية المطلوبة لمواكبة مسار النموذج الاقتصادي الجديد.

ج. رؤية تقييمية:

تمثل هذه المرحلة (2017-2019) محطة تأسيسية في مسار التحول الاقتصادي بالجزائر، حيث سعت الدولة إلى وضع أسس قانونية ومؤسسية لتشجيع الاستثمار وتقليص الاعتماد على المحروقات، مع التركيز على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أداة محورية في التنوع الاقتصادي. ورغم هذه الجهود، تكشف المؤشرات الواقعية أن الاستثمار لم يبلغ مستوى النجاح المنتظرة، إذ ظل مناخ الأعمال يعاني من عراقيل هيكلية وممارسات بيروقراطية وفساد أضعفت جاذبية السوق الوطنية. كما لم تحقق القطاعات الإنتاجية، خاصة الصناعة والمناجم، قفزة نوعية قادرة على تعزيز القيمة المضافة، بينما بقي الاستثمار في القطاعات الناشئة كالإقتصاد الرقمي ضعيفا وغير مؤثر. هذا الوضع أدى إلى استمرار التبعية للموارد الريعية، وغياب تحول إنتاجي فعلي، ما عكس محدودية الأثر العملي للإصلاحات على أرض الواقع. ومن ثم، (فتيحة، 2022-2023، الصفحات 111-112) فإن المرحلة مثلت قاعدة أولية لبناء الإطار الاستثماري، لكنها ظلت غير كافية لترسيخ تنوع اقتصادي حقيقي أو تحقيق التنمية المستدامة.

2.4. الإصلاحات الاقتصادية بعد سنة 2020:

مثل هذه الخطة محطة إصلاحية محورية في مسار الاقتصاد الجزائري، إذ جاءت استجابة لتداعيات مزدوجة داخلية وخارجية فرضتها التحولات السياسية، جائحة كورونا، وانهايار أسعار النفط. وقد صيغت كآلية عملية لإعادة توجيه الاستثمار نحو قاعدة إنتاجية متنوعة، عبر التركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة كالزراعة، الصناعة التحويلية، المناجم، والاقتصاد الرقمي، مع جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رافعة أساسية لدعم التشغيل وتنشيط النسيج الاقتصادي المحلي. كما هدفت الخطة إلى تحسين جاذبية الاستثمار من خلال إصلاحات تشريعية وتبسيط الإجراءات الإدارية، بما يرسخ بيئة مؤسسية أكثر مرونة. وعلى المستوى العملي، تميزت ببرمجة زمنية دقيقة قصيرة ومتوسطة المدى (2020-2024)، لضمان متابعة تنفيذ المشاريع القطاعية وتحقيق انسجامها مع الهدف الاستراتيجي المتمثل في تنوع مصادر النمو، تقليص التبعية للمحروقات، وإرساء مسار استثماري أكثر استدامة. (هنا و حاجي أسماء، 2024، صفحة 09)

أ. أهداف البرنامج: يسعى البرنامج إلى تحقيق تحول هيكلي يقوم على محورين متكاملين: الإصلاح المالي والتجديد الاقتصادي. كما يلي: (هنا و حاجي أسماء، 2024، الصفحات 09-10)

- ✓ **الإصلاح المالي:** يركز على تحديث النظام المالي والجبايي وإعادة هيكلة الحوكمة الميزانية، من خلال:
- مراجعة النظام الجبايي لتوسيع القاعدة الضريبية وتحسين كفاءتها بما يعزز الإيرادات العامة ويمكن من تمويل الاستثمارات المنتجة.
 - اعتماد قواعد حديثة لإدارة الميزانية والنظام البنكي، بما يرفع من نجاعة الأدوات المالية ويحد من التهرب الضريبي والاقتصاد الموازي.
 - تحسين أدوات الاستشراف الاقتصادي والإحصاء، ما يسمح بتخطيط استثماري قائم على معطيات دقيقة.
- ويمثل الإصلاح المالي قاعدة صلبة لتوجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية المتنوعة كالزراعة، الصناعة، السياحة والتكنولوجيات الحديثة، وهو شرط أساسي لتقليل الاعتماد على المحروقات وبناء اقتصاد أكثر مرونة.
- ✓ **التجديد الاقتصادي:** يهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار وتطوير الإطار المؤسسي عبر:
- تطوير البنية التحتية الصناعية والإقليمية وترشيد استغلال العقار الصناعي لتسهيل الاستثمارات.
 - دعم القدرات المؤسسية في القطاعات الصناعية والمنجمية، مع التركيز على تشجيع الإنتاج المحلي وتوسيع قاعدة الصادرات.
 - تعزيز الانتقال الطاقوي والتحول الرقمي باعتبارهما محركين أساسيين لاستثمارات المستقبل والنمو المستدام.
- هذه الآليات تعزز التنوع بدعم القطاعات الإنتاجية المختلفة، تخفيف الاعتماد على الموارد الهيدروكربونية، وتحفيز الصناعات الحديثة والخدمات المرتبطة بالمعرفة، بما يخلق فرص عمل ويزيد من القيمة المضافة الوطنية.
- إن المخطط الحكومي جاء بتوزيع قطاعي مدروس، يترجم واقع الاستثمار في الجزائر من زاويتين أساسيتين: (عطية و الجودي، 2021، الصفحات 366-368)
- ✓ من جهة أولى، ركز على القطاعات الكلاسيكية كالطاقة، الصناعة، والفلاحة، كدعامة أساسية للاقتصاد الوطني، مع محاولة ربطها بقطاعات أخرى (الطاقة بالصناعة والزراعة، والفلاحة بالصناعات الغذائية). وهذا يعكس استمرار اعتماد الاقتصاد على موارد تقليدية مع محاولة تدريجية لإعادة توجيهها نحو التنوع.
- ✓ ومن جهة ثانية، برزت قطاعات جديدة أو حديثة مثل الصناعة الصيدلانية، الاقتصاد الرقمي، السياحة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي تعكس توجهًا استراتيجيًا لخلق روافد إضافية للنمو خارج المحروقات. غير أن هذه القطاعات، رغم أهميتها، ما زالت في طور التأسيس وتحتاج إلى دعم مالي، تكنولوجي، ومؤسسي حتى تتحول إلى محركات حقيقية للتنمية.
- كما يوضح المخطط أن القطاع المالي والتعليم العالي والبحث العلمي يمثلان قاعدة عرضية، تدعم باقي القطاعات بالتمويل والابتكار والموارد البشرية المؤهلة. غير أن نجاح هذه الرؤية يظل رهينا بمدى قدرة الدولة على تجاوز العراقيل البيروقراطية، وضعف الحوكمة، وضمان انسجام السياسات القطاعية في إطار رؤية تكاملية.
- يمكن القول إن المخطط رسم خريطة شاملة لتنويع الاقتصاد، لكنه واجه تحدي الانتقال من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ الفعلي للاستثمارات المنتجة، وهو ما سيحدد مدى قدرته على تغيير واقع الاستثمار الوطني.
- ب. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2020-2023:

إن المخطط لم يكن ذا طبيعة اجتماعية فحسب، بل جاء كخيار استثماري استراتيجي يربط التنمية المحلية بمسار التنوع الاقتصادي، عبر خلق شبكات إنتاج وخدمات قادرة على توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني وتقليل التبعية للمحروقات. فهذا المخطط تجاوز البعد الاجتماعي التقليدي نحو تبني رؤية استثمارية أوسع وشكل أداة استراتيجية لتنوع الاقتصاد الجزائري عبر ضخ استثمارات موجهة نحو تمكين المناطق المهمشة وربطها بالأنشطة الاقتصادية، وتعزيز القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة والخدمات، إلى جانب الاستثمار في التعليم والتكوين لإرساء قاعدة بشرية مؤهلة. هذا التوجه يعكس انتقال السياسات العمومية من مجرد تحسين البنية التحتية إلى تهيئة بيئة استثمارية متعددة المستويات، جغرافية وقطاعية وبشرية، قادرة على خلق شبكة اقتصادية أكثر مرونة واستدامة، بما يقلل من التبعية للمحروقات ويوسع قاعدة الإنتاج المحلي لضمان نمو متوازن على المدى المتوسط والطويل. ويظهر الجدول التالي تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2020-2023.

الجدول 12: تطور نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2020-2023

| السنوات | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 |
|-------------------------|---------|---------|---------|---------|
| تعداد المؤسسات الخاصة | 1209252 | 1266995 | 1320440 | - |
| تعداد المؤسسات العمومية | 239 | 225 | 224 | - |
| المجموع | 1209491 | 1267220 | 1320664 | 1483980 |

المصدر: (صونيا و بوشوشة، 2024، صفحة 340)

إن تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين سنتي 2020 و2024 يعكس ديناميكية متنامية في واقع الاستثمار، حيث ارتفع عددها من 1209491 إلى 1483980 مؤسسة، بزيادة قدرها 274489 مؤسسة جديدة خلال أربع سنوات. ما يشير إلى الدور المحوري للقطاع الخاص في قيادة النشاط الاقتصادي ضمن نموذج اقتصاد السوق، خاصة في ظل التراجع التدريجي لمؤسسات القطاع العام نتيجة سياسات الخصخصة وإعادة هيكلة النسيج الإنتاجي. كما أن الدعم الحكومي الموجه نحو هذا النوع من المؤسسات، من خلال آليات تمويلية وتسهيلات جبائية وإعفاءات ضريبية في المراحل الأولى من النشاط، شكل عاملا أساسيا في تحفيز المستثمرين وتشجيعهم على دخول سوق العمل. ويلاحظ أن عددا معتبرا من المشاريع الصغيرة والمتوسطة ينشط في القطاع الموازي، وهو ما يعكس حيوية المبادرات الفردية رغم صعوبة ضبطها إحصائيا. ويكشف الجدول أن واقع الاستثمار خلال هذه الفترة اتجه بوضوح نحو تعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقاطرة للتنوع الاقتصادي، وتوسيع قاعدة الإنتاج المحلي، وخلق فرص العمل، بما يساهم في تخفيف حدة الاعتماد على قطاع المحروقات.

ج. رؤية تقييمية:

يتضح أن الإصلاحات التي تضمنتها خطة الإنعاش الاقتصادي قد أحدثت تحولا جوهريا في بنية الاقتصاد الوطني، حيث وجهت الجهود نحو تنوع وترقية قاعدة القطاعات الإنتاجية عبر الدفع بمجالات حيوية كالرقمنة، الزراعة، المناجم، الصناعات التحويلية والصيدلانية، إضافة إلى قطاع الخدمات. (عطية و الجودي، 2021،

الصفحات 363-367). كما أولت الخطة اهتماما خاصا بتنمية مناطق الظل وتحسين ظروف المعيشة فيها، بما يعزز العدالة المجالية ويساهم في بناء تنمية شاملة قادرة على إعادة تشكيل هيكل الاقتصاد الوطني. (صابر، 2021، صفحة 296) ومن هذا المنطلق، سعت الجزائر إلى تقليص التبعية للثروة البترولية على المدى الطويل عبر التوجه إلى آليات الطاقات المتجددة، باعتبارها رافعة استراتيجية لضمان الأمن الطاقوي وتلبية الطلبين الداخلي والخارجي من خلال الاستثمار المنتج. (عطية و الجودي، 2021، الصفحات 363-364) أما خلال الفترة 2020-2024، فقد سجل الاقتصاد الجزائري خطوات ملموسة في مسار التنويع بعيدا عن الاعتماد المفرط على المحروقات، حيث أظهرت المؤشرات تحسنا نسبيا في الأداء العام، غير أن التحديات المرتبطة بالتحول الهيكلي العميق نحو اقتصاد متنوع ومستدام ما تزال قائمة. (عطية و الجودي، 2021، الصفحات 372-373) على ذلك، يمكن القول إن الجزائر حققت تقدما ملحوظا في هذا المسار، إلا أن استمرار الاعتماد على عائدات النفط يستوجب مزيدا من الإصلاحات وتعزيز الاستثمارات في القطاعات غير النفطية، بما يضمن تنمية اقتصادية أكثر استدامة وتوازنا. (عطية و الجودي، 2021، صفحة 373)

4. خاتمة:

يعكس تطور نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فعالية البرامج التنموية التي تبنتها الدولة في تحفيز الاستثمار وتوسيع القاعدة الإنتاجية، غير أن التحدي الأبرز يبقى في ضمان استدامة هذه المؤسسات وتعزيز تنافسيتها داخل الاقتصاد الوطني، بما يجعلها رافعة حقيقية لتنويع الاقتصاد بعيداً عن الربيع الطاقوي. ومن خلال ما تم عرضه من تحليل أعلاه، يمكننا الإشارة إلى النتائج التالية:

- ✓ ساهم الإنفاق العمومي المكثف خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في إنشاء قاعدة أولية لنشاط استثماري محدود، دون إحداث تحول هيكلي فعلي. وضمن برنامج دعم النمو عززت الاستثمارات في البنية التحتية والتسهيلات الجبائية توسع نسيج المؤسسات، وأثبتت فعالية الإنفاق العمومي في تحفيز القطاع الخاص. أما برنامج التوظيف فقد ركز على الجوانب الاجتماعية أكثر من الإنتاجية، ما حدّ من أثره في تحقيق نمو مستدام.
- ✓ برنامج التنمية الخماسي (2015-2019) كشف هشاشة المؤسسات أمام تقلبات أسعار النفط وضعف مرونة الاقتصاد في مواجهة الأزمات المالية. والتحول نحو النموذج الاقتصادي الجديد (2016-2030) أرسى توجهات نحو تنويع الاقتصاد ودعم الابتكار، لكن بطء الإصلاحات الريعية قيّد التحول الفعلي.
- ✓ خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي (2020-2024) أعادت الاعتبار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كمحرك للتنويع، عبر إصلاحات تشريعية ومالية وتقنية.
- انطلاقا من نتائج الدراسة، تبرز الحاجة إلى تعزيز دور الاستثمار المنتج في الجزائر كمحرك رئيسي للتنويع الاقتصادي واستدامة النمو، من خلال مجموعة من التوصيات:
- ✓ تسريع الانتقال نحو الطاقات المتجددة لتقليل التبعية للمحروقات ودعم القطاعات الإنتاجية البديلة وربطها بالاقتصاد الرقمي.
- ✓ إصلاح منظومة الاستثمار في الجزائر وتبسيط الإجراءات وترسيخ الحوكمة ومكافحة الممارسات الريعية.

✓ اعتماد سياسات مكانية متوازنة لتعزيز التنمية الجهوية.

5. قائمة المراجع:

• الأطروحات:

- رضا بديار. دور البرامج التنموية في مكافحة ظاهرة البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000-2020. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد بوضياف. الجزائر. 2024.
- فتيحة ابن بوسحاقي. مكانة ودور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل برامج الدعم الاقتصادي في الألفية الثالثة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 3. الجزائر. 2019-2020.
- محمد العباسي. برامج التنمية الاقتصادية وأثارها على الجنوب الكبير دراسة ولاية إيليزي 2001-2019. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 3. الجزائر. 2019-2020.
- وسيلة جمات. تحليل برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 3. الجزائر. 2022-2023.

• المقالات:

- حمزة العوادي وزينب بلخير. قراءة تحليلية لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في قطاع الفلاحة خلال الفترة 2010-2020. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية. المجلد 14. العدد 02. 2020.
- حياة لتيتم. قراءة تحليل وضعية ميزان مدفوعات الجزائر خلال فترة تطبيق البرامج التنموية 2001-2019. مجلة الباحث الاقتصادي. المجلد 01. العدد 02. 2023.
- خميسي مقداد. مساهمة البرامج التنموية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات. المجلد 11. العدد 01. 2022.
- صابر بن معتوق. قراءة في واقع التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط برنامج الانعاش الاقتصادي (2020، 2024). مجلة السياسة العالمية. المجلد 05. العدد 01. 2021.
- صونيا صاوشي وبوشوشة مريم. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في توفير مناصب الشغل. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. المجلد 10. العدد 01. 2024.
- العالية مناد ومريزق عاشور. مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. المجلد 16. العدد 22. 2020.
- عطية خمخام ومحمد علي الجودي. خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل النموذج الاقتصادي (رؤية الجزائر 2030) وتداعيات جائحة فيروس كوفيد 2019. مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال. المجلد 07. العدد 02. 2021.
- فاطمة الزهراء رايس. دراسة تحليلية لمؤشرات التنمية المستدامة وتطورها في الجزائر خلال الفترة (2000-2020). مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية. المجلد 07. العدد 02. 2023.
- فريدة معارفي. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في إطار البرامج التنموية خلال الفترة (2005-2009). مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال. المجلد 11. العدد 01. 2022.

- فوزية حفيف. دراسة تقييمية لأثار برامج الانفاق العام على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة الاقتصاد الجديد. المجلد 11. العدد 02. 2014.
- هدى بن محمد. عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2009. مجلة كلية السياسة والاقتصاد. 2020.
- المدخلات:
- أحمد بن علي. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة 2015-2022. الملتقى الوطني حول المقاولاتية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر الواقع والتحديات. عنابة. 2024.
- مواقع الانترنت:
- أسماء حاجي وهناء بن جميل. 2024. دور الإصلاحات الاقتصادية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2021-2022). <https://www.researchgate.net>. تاريخ الاسترداد 12 08, 2025.